ندوة حول مشروع قانون تجريم الاستعمار" بجامعة باتنة 1

التأسيس لمطالبة جنائية ومسؤولية مدنية لفرنسا عن جرائمها الاستعمارية

بالتأمل في ندوة مشروع قانون تجريم الاستعمار في الجزائر: البعد التاريخي والسياسي والقانوني، موضوع الجريمة الاستعمارية في الجزائر، وقضية الاعتراف وسبل المحاكمة ورفع الجانب الفرنسي للتعويض حول هذه الجريمة التاريخية، والبعد السياسي لها من خلال مصطلحي التجريم والتمجيد، والبعد القانوني وسبل المحاكمة والتعويض.

لامية أورتيلان

● احتضن أمس، مدرج الأمن الإنساني لجامعة باتنة 1 ندوة علمية بعنوان "مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي بالجزائر تحت شعار الاعتراف الاعتذار والتعويض". حيث تم تناول الموضوع من خلال ثلاثة مداخل: التاريخي القانوني والسياسي، وتحدث الدكتور مختار هواري من جامعة باتنة حول "البعد التاريخي لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، أين تكلم عن الأبعاد التاريخية لهذا المشروع. وقال إن موضوع حقوق الإنسان شكل في الحضارة الغربية بما فيها فرنسا إحدى أهم المقاربات التي تقدمها النخبة الغربية للتسويق لأهمية الحضارة الغربية المعاصرة. ويرى أن ذلك جاء بالكثير من المغالطة لتسويق حضورها فكريا وثقافيا واستغلالها جزء من التاريخ الإيحائي لصورتها وتخفي

وتحارب الجزء المظلم من تاريخها الدموي المتوحش. وقال أهل تاريخ أوروبا المعاصر في مجمله صنع مجد دولة فوق جماجم دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية"، وكانت فرنسا حسبه من بين الدول التي أبادت شعوبا وأمما للسيطرة على خيراتها. وفي نفس الوقت تسوق لحقوق الإنسان. وأضاف "هلا عجب أن يمثل الأدنى وبين تجريم تجارة الرق في مؤتمر فينا ثم يجهزون الأساطيل لاستعمار إفريقيا وإبادتها. وقد عمدوهم إلى مزارع قصب السكر والقطن، في الأنيل وفي المحيط الهادي وغيرها".

وقال الدكتور هواري مختار إن فرنسا واصلت جرائمها على استصدار قانون 23 فيفري 2005 عرفانا للرجال والنساء الذين شاركوا في المهمة التي أنجزتها فرنسا في مقاطعتها السابقة بالجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية. ويرى أنها بذلك تستحضر التاريخ الصخري لتبسيطه وتغفل عن قصد فضيحة وتتناكى عن الملأ. وقال الدكتور مختار إن المحير هو ما يعتقده الفرنسيون بأن ملف الذاكرة لابد أن يبقى في يد المؤرخين وعدم تركه في أيدي السياسيين والقانونيين، وهو ما صرح به الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند. ويشتغل عليه الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون من خلال تقرير بنيامين ستورا. وهو ما يجعل أهمية البعد التاريخي في ملف تجريم الاستعمار أولى الأولويات. وما تركيز الجانب الفرنسي حسبه على هذا الأمر، إلا استفادا منه على إهمالنا للجانب التاريخي وعدم إظهارنا للمعارك الفرنسية في أعمال تاريخية جادة مؤلفة بنفس الزخم الكبير الذي كتب عن تاريخ الجزائر من قبل الفرنسيين. ويكثر من التزييف. كما تأسف الدكتور مختار أنه في ظل شح وثائق الأرشيف وصعوبة الوصول إليها، أصبح مرجع الباحثين خاصة الشباب المصادر والمراجع الفرنسية بما فيها من تبييض للفترة الاستعمارية والأدهى يقول إن بدا بعض الباحثين الجزائريين يراهنون عن الدور الإيجابي للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وهو ما عفر حسبه الطرف الفرنسي للمراهنة على هذا الجانب الذي يعد استمرارا للقانون الذي شرع فيه المنزال ديفول سنة 1958.

وأوضح الدكتور مختار أنه يوجد لدينا امتلاك خطأ أن هذه الجزائر الفرنسية بدأت مع الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830. لكن الواقع أن الفرنسيين قد بدأوا بتضليل الرأي العام الأوروبي وتزييف حقيقة الأسطول الجزائري باتهامه بالقرصنة والاسترقاق، دون التطرق إلى محاكم التفتيش الإسبانية عقب سقوط غرناطة سنة 1492، ودون الحديث عن الأفارقة الذين حملوا إلى مزارع قصب السكر في أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي. وقال "يجب علينا أن نستذكر الحصار الذي فرضته فرنسا على الجزائر من خلال الحلف الذي أقامته في مؤتمر إيكس لاشابيل في 1818" كما تحدث حسبه مظاهر الجرائم الفرنسية من خلال تمتعها من دفع حقوق القمح الذي زودت به من قبل الجزائر في عهد الحصار الذي ضرب فرنسا في عهد نابليون بونابرت. كما تحدث عن التهة المبيتة لفرنسا من خلال إرسالها الجواسيس للجزائر، ونفي وجود الدولة الجزائرية، وهو نفس الخطاب الذي استعمر عليه الرئيس ماكرون اليوم. لذلك يرى أنه يجب التركيز على كل الجرائم. وخلص إلى القول بأن الطريق ما يزال طويلا للوصول إلى قضية التعويض، ويرى أنه الآن لابد أن نجعل الفرنسيين يتعرون بعقدة التقمص إزاء هذه الجرائم حتى لا يتدخلوا في شؤوننا الصغيرة والكبيرة.

الاستعمار جريمة بالمفهوم الإنساني والأخلاقي والسياسي

تناول الدكتور مبروك قضبان في مداخلته موضوع البعد السياسي لمشروع تجريم الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث عالج إشكالية في غاية الأهمية تكمن بين تمجيد الاستعمار وتجريمه. وقال إن القانون الدولي لحد الآن لم يتعامل معاملة واضحة بخصوص هذين المصطلحين. وأوضح أن القانون الدولي لحقوق الإنسان له أدبيات لكن حسبه لم ترق إلى قواعد قانونية ملزمة.

وذكر الدكتور قضبان أنه لا توجد هناك شريعة في القانون الدولي تجعله الاستعمار. مؤكدا أن الاستعمار جريمة بالمفهوم الإنساني والأخلاقي والسياسي ولكنه في نفس الوقت تساءل إن وصلنا إلى درجة تجريم الاستعمار بمفهوم القانون الدولي؟ حيث يؤكد أن هذا يبقى سؤالا مطروحا ينتظر الإجابة. مؤكدا أن الإشكالية الكبيرة تكمن في أنه إذا كان القانون الدولي لا يعترف ولا يقدس الاستعمار، فهل معنى ذلك أن القانون الدولي يجرم الاستعمار؟ وشرح أن القانون الدولي العام والمتعلقة منع الإبادة البشرية لعام 1948. مرورا باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبروتوكول وصولا إلى ميثاق روما تحوي خللا يكمن في أين يمكن أن نحصل على عبارة تجريم الاستعمار، لأن الاستعمار حسبه ظاهرة تكون وقت السلم ووقت الحرب، لذلك يجب أن يكون منصوصا عليها في القوانين الدولية بمنعها أو بتجريمها. وقال كيف سمحت فرنسا لنفسها، فرنسا المتحضرة، أن تمجد استعمارها، وكيف استحينا أن نجرم هذا الاستعمار؟. وأضاف كم نستطيع منع فرنسا من تمرير قانون تمجيد الاستعمار كما أنه لم نستطع أن نقوم بره الفعل المناسب وهو تجريم الاستعمار. هل القانون الدولي يمنع تمجيد الاستعمار ويعتبره جريمة في حق الإنسانية من جهة. وهل القانون الدولي يجرم الاستعمار حتى يكون عبرة للآخرين". وقال الدكتور قضبان إن الأدبيات الكلاسيكية لتقنين الدولي تعتبر الاستعمار ظاهرة إنسانية لابد أن تحدث بكيفية أو بأخرى، بل أعطوا حسبه مبررا. وهو رضاهم في تمدين هذه الشعوب البربرية. مشيرا إلى أن هناك أعضاء اعتبرت أن هذا العذر غير مقبول لكنها حالات ضعيفة حسبه. كما ذكر أن الفقه الدولي الغربي اعتبر الاستعمار ظاهرة إنسانية يجب أن تحدث. وخلص إلى القول بأن جرائم الاستعمار هي جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وجريمة حرب. فهي حسبه جريمة مركبة ومكتملة الأركان.

يجب تفعيل مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي

عالجت الدكتورة رقية عواشرية، في نفس السياق، موضوع "البعد القانوني لمشروع تجريم الاستعمار الفرنسي"، وقالت إن الجرائم قد وقعت وهذا أمر مفروغ منه، لكن الإشكال يبقى حسبها في آليات المطالبة، وكيف يمكن أن نؤسس لمسائلة جنائية ومسؤولية مدنية للدولة الفرنسية. وترى أن الآليات تبدأ بالاعتراف فرنسا بجرائمها ورد الحلقة لما كانت عليها قبل الاستعمار مثل رد الأرشيف والممتلكات المنهوبة. وما لا يمكن رده فيجب التعويض. وتفعيل دور المجتمع المدني من أجل المطالبة ويكون ذلك بتفعيل مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي كونه السبيل الوحيد حسبها للدولة الجزائرية حاليا لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. على أساس أن هذا المبدأ يعطي الحق لأي دولة في محاكمة مرتكبي هذه الجرائم أيا كانت جنسيته أو أيا كان مكان ارتكابهم لها. وتبدأ الجزائر بنفسها بالنص على هذا المبدأ في قانون العقوبات والنص على كل جرائم الإبادة وجرائم الحرب وكل الجرائم ضد الإنسانية. في قانون العقوبات حتى يتم مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم أمام محاكمها. لأن الفرار بهذه الآلية ويكون الاستئناف أمام المحكمة العليا. تعتقد الدكتورة عواشرية من الناحية القانونية غير ممكنا وإعطاء هذا الاختصاص أصيل لهم الاختصاص التكميلي للمحاكم الدولية. وقالت "أي محاكم يقصد بها وأضعي هذا المشروع؟ لأنه إذا كان يقصد بها المحكمة الجنائية الدولية فلا يمكن لهذه المحكمة أن تقوم بذلك. لأن هذه الجرائم وقعت خارج نطاق اختصاصها". وذكرت أن هذه المسألة لن تكون فقط على الصعيد الوطني وإنما لابد من تفعيل هذه المسألة على مستوى المجتمع الدولي من طرف المنظمات غير الحكومية ومن طريق استخدام الدولة الجزائرية لعلاقاتها من أجل تفعيل هذا المبدأ. الذي إذا كان محددا في قوانين عدة دول فهذه الدول يمكنها القبض على أي مرتكب لهذه الأفعال والقيام بمحاكمته.

وخلصت الدكتورة عواشرية إلى القول إن العمل في هذا النهج ليس بالسهل. ولكنه أيضا ليس بالمستحيل ويحتاج حسبها إلى إرادة ولو وضع هذا القانون حسبها سيكون انتصارا للدولة الجزائرية. وقالت "لماذا لا يكون لنا السبق في المجال. ولماذا نحن دائما زبون أفعال؟ ألا نملك هذا الماضي الصعب. أليس هو من هويتنا؟ هذه الجرائم التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية مستمرة ولا تزال آثارها إلى يومنا هذا. خاصة فيما يخص مسألة زرع الألغام. وكذلك التجارب النووية بالصحراء الجزائرية التي لا تزال آثارها لليوم".

ل.أ

باتنة

"مشروع قانون تجريم الإستعمار في الجزائر" موضوع ندوة علمية بجامعة باتنة 1

ناقش مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة1، بحضور ثلة من الأكاديميين والباحثين موضوع الندوة العلمية التي جاءت تحت عنوان "مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي، البعد التاريخي والقانوني والسياسي" الاعتراف، الاعتذار، التعويض، وهي الندوة التي تم تنظيمها عن بعد وأشرف عليها الفرقة الثانية للأمن الإنساني من منظور قانوني والتابع لذات المخبر".

وجاءت الندوة العلمية من أجل إثراء النقاش الوطني حول مبادرة مشروع تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكإسهام في رفع الوعي الوطني بجرائم الاستعمار الفرنسي والدفاع عن ملف الذاكرة الوطنية، وأيضا تسليط الضوء على انخراط الجامعة الجزائرية ومراكز البحث في بناء مقاربات متعددة التخصصات لمعالجة الموضوع والمرافعة العلمية عنه.

الندوة شهدت تقديم أربع مداخلات متنوعة على غرار المحاضرة التي قدمها الدكتور مختار هواري حول "البعد التاريخي لمشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، في حين طرحت الدكتورة رقية عواشرية مسألة "البعد القانوني لمشروع تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، وتناول الدكتور غضبان مبروك "البعد السياسي"، وبإشراف الأستاذ رشيد مسعودي المكلف بالندوة العلمية.

وجاء في ديباجة الندوة العلمية حول مشروع تجريم الاستعمار في الجزائر، أنه ومع "اقرار هذا القانون، عادت معه السجلات السياسية والنقاشات القانونية والتاريخية بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري، حول مضمون وأبعاد هذا القانون ونتائجه على صعيد العلاقات الثنائية بين البلدين".

واستنادا إلى الاحصائيات التي قدمتها الذاكرة فإن أكبر ضحايا احتلال شهده العالم هم شهداء المقاومة الوطنية، وشدد القائمون على الندوة في ذات السياق "أن ذلك مبعث للمطالبة بحق التعويض والانصاف لما خلفه المستدمر الفرنسي من أضرار طيلة قرن ونصف من تواجده الغير الشرعي بالجزائر، مرورا بالاعتراف واعتذار فرنسا بجرائمها للعدوان والإبادة الجماعية للشعب الجزائري، باعتبارها تشكل انتهاكا واضحا لقواعد القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم وأعراف الجماعة الدولية".

ويطرح المتدخلون عديد الاشكاليات التي تتعلق بالمعضلات القانونية الذي يثيرها اعتماد هذا القانون من جهة، وغياب رؤية واحدة ترسم مسارا محدد لذلك، وأن النتائج السياسية التي تعد جانبا مهما لتأخر اقرار هذا التجريم، وهو ما من شأنه فرض انخراط النخبة الأكاديمية بكل موضوعية ومصداقية وطنية في النقاشات المتعلق بهذا الملف، وهو ما أجمع عليه المتدخلون أنه يتم "وفق مقاربات تاريخية وقانونية وسياسية من أجل المساهمة في رفع الوعي بأبعاد هذا المشروع وتداعياته".

رقية. ل

خبراء يتحدثون عن أبعاد تجريم الاستعمار لـ"النصر" ويؤكدون

الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر لا مناص منه

أكد باحثون أكاديميون في العلوم السياسية والتاريخ والقانون، من جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، لـ"النصر"، بأن دفع وتطوير العلاقات بين الجزائر وفرنسا يظل مرهونا، بمدى اعتراف فرنسا بجرائمها خلال الحقبة الاستعمارية بالجزائر، واعتبر المتدخلون أن إقرار قانون تجريم الاستعمار الفرنسي للجزائر، يفرض من النخب الأكاديمية إلى جانب المجتمع المدني، الانخراط في النقاشات من أجل رفع الوعي بأبعاد هذا المشروع وتداعياته، والدفاع عن ملف الذاكرة الوطنية، حيث أوضح أستاذ التاريخ الدكتور جمال مسرحي، أن جرائم فرنسا وقائع تاريخية لا مناص منها، وأكدت الباحثة في القانون الدولي الدكتورة رقية عواشرية، أن أركان جرائم الاحتلال لاتزال قائمة، فيما ربط مدير مخبر الأمن الإنساني الدكتور حسين قادري تطوير العلاقات بين الجزائر وفرنسا بتسوية ملف الذاكرة.

ياسين عبيو

الدكتور جمال مسرحي أستاذ التاريخ بجامعة باتنة 01

وقـائع تاريخية تجبر فرنسا على الاعتذار والتعويض

قال أستاذ التاريخ بجامعة باتنة 01 الدكتور جمال مسرحي، إن الشعب الجزائري تعرض إلى احتلال استيطاني لم يتعرض له أي شعب في التاريخ، عدا نماذج محدودة جدا كالهنود الحمر في أمريكا، والشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة فلسطين، وارتكب الاحتلال الفرنسي طوال المدة التي اغتصب فيها بلادنا أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية، من الإبادة الجماعية للقبائل بأكملها، إلى استيعاء السكان ومصادرة أراضيهم، إلى تشريد جزء كبير من الشعب الجزائري، وتهجيره عن أرضه إلى غير ذلك من الجرائم التي ستبقى وصمة عار في التاريخ الفرنسي الحديث.

واعتبر أنه من هذا المنطلق، كان على فرنسا أن تدرك أن صيرورة التاريخ حتمية طبيعية، فلا مناص من معالجة هذه القضية وفقا لما يتطلبه الواقع التاريخي، بل واقع العلاقات التي تربط البلدين، باعتبارهما يقتسمان التاريخ والجغرافيا، لكون فرنسا من أهم بلدان الضفة الشمالية للبحر المتوسط، والجزائر لها موقعها الجيوسياسي في الضفة الجنوبية لهذا الفضاء المتوسطي ذو الأبعاد الثقافية والحضارية، التي كان من المفروض أن تجمع بين شعوبه

لا أن تفرق بينها.

-ويضيف أستاذ التاريخ- بأنه من المعروف أن ما أثار حفيظة الجزائريين وجعل الطبقة السياسية تشهر ورقة قانون تجريم الاستعمار في وجه السلطة الفرنسية، هو إقرار الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 2005 وبإيعاز من الرئيس نيكولا ساركوزي، قانونا يقضي بتمجيد الاستعمار، ويسعى إلى تمرير أفكار عاريه من الصحة، ويدحضها الواقع التاريخي الاستعماري وهي إيجابيات الاستعمار! إذ يجمع المؤرخون الذين نظرقوا إلى ممارسات الاحتلال الفرنسي على الأقل في الجزائر، أنه لم يكن هناك شيئا إيجابيا يمكن أن يشار إليه أو يمكن تمجيده.

وأرجع إصرار فرنسا على عدم الاعتراف بجرائمها في الجزائر إلى التهرب من مسؤولياتها التاريخية، لأن الاعتراف يجر إلى الاعتذار، الذي يجر بدوره إلى التعويض، مؤكدا أن مثل هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم ومن حق الجزائر شعبا وحكومة أن تطالب الدولة الفرنسية بالتعويض عن تلك الجرائم المرتكبة، واستعادة ما نهبه جنود الاحتلال أثناء غزوهم للجزائر من أموال سواء أموال الخزينة العامة للدولة الجزائرية آنذاك، والذي يقدر بملايير الدولارات وفقا للقيمة الحالية للعملة، والكميات الضخمة من الذهب التي سلبها أيضا جنود الحملة الفرنسية سواء من خزينة الدولة أو من بيوت السكان..

واعتبر أستاذ التاريخ بجامعة باتنة 01، أن القانون يقي حبيس الأدراج بعد أن توقف في وقت سابق دون عرضه على المناقشة بالإضافة إلى الحسابات السياسية التي طغت على الفاعلين في نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بين فيهم الرئيس ذاته، واعتبر إرساءه مرتبطا بالتغيرات التي تشهدها الجزائر على جميع الأصعدة، وأن على البرلمان الحالي مسؤولية تناول الموضوع بكل استقلاليه ووفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد.

الدكتورة رقية عواشرية أستاذة القانون بجامعة باتنة 01

الاحتلال الفرنسي للجزائر جريمة دولية قائمة الأركان

أكدت أستاذة القانون بجامعة باتنة 01 الدكتورة رقية عواشرية أن تاريخ فرنسا الاستعماري بالجزائر، شهد مجازر منذ دخولها الجزائر وإلى غاية الاستقلال عام 1962، وحتى أن بعض الممارسات لازالت آثارها الغارة إلى اليوم التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، زرع الألغام على طول خطي شارل وموريس»، وهو الوضع الذي اعتبرته لا يشرف البتة الوجه الحضاري «المزعوم» لبلد المقوق والحريات الذي حادت به الثورة الفرنسية لعام 1789.

وأكدت المختصة في القانون، أن احتلال فرنسا للجزائر يعد في حد ذاته جريمة دولية كاملة الأركان، لأن الجزائر كانت دولة قائمة بذاتها، وليس كما قال عنها ديغول أنه: «لم تكن هناك أبدا في أي ظرف من التاريخ وتحت أي شكل دولة جزائرية»، والتي أعادها بعد سنوات طوال الرئيس الفرنسي ماكرون، وبذلك يكون النزولان واتباعها قد تجاهلوا تلك الاتفاقيات والعلاقات الدبلوماسية التي كانت بين الجزائر وفرنسا قبل 1830، إلا اذا كان لهم ان يثبتوا أن فرنسا تعاقدت مع نفسها وان فرنسا كانت لها علاقات دبلوماسية مع نفسها، هذا من جانب.

وأضافت المتدخلة أنه من جانب آخر ما جاء في البيان الفرنسي الموجه الى الشعب الجزائري، غداة الاحتلال والذي تضمن إقرارا صريحا باحترام سيادة الشعب الجزائري، وهو تصريح بإرادة منفردة مشكلا لالتزام دولي، وأخيرا وردا على ما كتبه شارل زوركيب بأنه ولو افترضنا أنها كانت موجودة، فإن الاحتلال و128 عاما من السيطرة الفعلية كانت كافية لنقل السيادة الى فرنسا»، فانه ادعاء بلا أساس قانوني، ذلك أن الاحتلال لا ينقل السيادة، اما الاستناد الى التقادم فهي فكرة منبوذة في القانون الدولي فقها وقضاء، فضلا عن عدم توفر مقوماته.

وأوضحت الأستاذة عواشرية، بأن الجزائر لم تكن أرضا خالية من السكان، مثلما تدعي أطراف تجد الاستعمار، كما أن سكانها قاوموا الغزاة الأجنبي طيلة مدة الاحتلال، مما يحجب شرط

الاستمرارية والثبات، حسبها، فترات متقطعة من الهدوء، كانت عبارة عن فترات وقف إطلاق النار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم ثبوت فعالية الإدارة الفرنسية في الجزائر، لكون الرأي السياسي في فرنسا وقوانينها تجاه الجزائر تبين أن الإقليم الجزائري له وضع خاص يختلف عن التراب الفرنسي.

وفيما تعلق بمسألة فرنسا عن جرائمها، اعتبرت أن ذلك لا يتأتى إلا باسترجاع الأرشيف الوطني، كونه الدليل المهم لأي دعوى قضائية يمكن أن ترفع في المستقبل لتجريم فرنسا، وقالت بأن سلب الأرشيف الجزائري بنوعيه أرشيف الفترة العثمانية، والحقبة الاستعمارية ونقله الى فرنسا يعد في حد ذاته جريمة من جرائم الحرب، وبعد مخالفا للوائح لاهاي لعامي 1899 و1907 اللتين تحظران تدمير ممتلكات الغير او حجزها.

وحتى وان تذرعت فرنسا بأن الأرشيف من انتاج أجهزتها الادارية، حسب الباحثة في القانون فإن اتفاقية فيينا لعام 1983 بشأن التوارث ما بين الدول، وميثاق اليونسكو تقضيان بأن الأرشيف حق للإقليم او الدولة التي انتج فيها بغض النظر عن الطرف المنتج له، وذلك تفاديا لاستغلاله من طرف المعتدي في طمس ذاكرة وهوية المعتدى عليه، وهو ما كانت تصبوا اليه فرنسا فعلا، كما ان هذا الحق -تضيف- يؤكده مبدأ إقليمية الأرشيف ومؤداها ان يبقى الأرشيف في إقليم الدولة الذي نتج فيه، كما يجد الاسترداد أساسه في حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويعد التاريخ والذاكرة قوام السيادة، واعتبرت الدكتورة رقية عواشرية، بأن مشروع قانون تجريم الاستعمار، يأتي، بعد تعثر المحاولات التي سبقته كرد فعل لقيام البرلمان الفرنسي بتمجيد استعماره للجزائر، ليشكل لم تم اعتماده ورقة ضاغطة على الحكومة الفرنسية، بالرغم من التناقض التي اعترته ومخالفته لبعض مبادئ القانون الدولي، وذلك راجع لعدم اشراك المختصين في صياغته، والتعويضات العملية التي قد تعترضه خصوصا ما ورد في اتفاقيات إيفيان في إعلان الضمانات تحت عنوان «حماية الافراد» والذي يجد الإفلات من العقاب، وأكدت الباحثة القانونية، بأن شروط المسؤولية الدولية بشقيها المدني والجزائي ثابتة في حق فرنسا بما لا يدعو للشك لأن هذه الاخيرة ارتكبت كل أنواع الجرائم في حق الشعب الجزائري، من إبادة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وكذا الجرائم المستمرة، وهاتين الاخيرتين لا تسقطان بالتقادم ولا تكون محلا للعفو، غير ان الاشكال المطروح- حسبها- يبقى في سبل وآليات المحاكمة في واقع الأمر، نظرا لأن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يسري على الجرائم التي ارتكبت قبل دخول نظامها حيز النفاذ تبعا لمبدأ عدم رجعية القوانين، وعليه فهذا الطريق مستبعد، حسب الباحثة وتبقى اليتين احداها حل ضعيف من الناحية الواقعية، ويتعلق الامر بإنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة فرنسا عن جرائمها في الجزائر، وهو حل ضعيف لأن هذا النوع من المحاكم ينشأ بقرار من مجلس الأمن، ولا يوجد ما يوحي أن فرنسا ستقبل هذا الأمر بل سوف تشهر حق الفيتو في مواجهته ليصبح كأنه لم يكن. وعليه فإن الآلية المعول عليها هي المحاكم الوطنية، حيبا تؤكده الدكتورة عواشرية بتفعيل مبدأ الاختصاص الجنائي العالمي، ولكسي يؤتي ثماره يجب تضمين هذا المبدأ في القوانين الوطنية بداية بالدولة الجزائرية، وتجريم الأفعال المشكلة لجرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية، مشيرة إلى عدم إغفال دور المجتمع المدني في هذا المجال.

الدكتور حسين قادري مدير مخبر الأمن الإنساني

لا يمكن إغفال ملف الذاكرة في العلاقات بين البلدين

اعتبر الدكتور حسين قادري الباحث في العلوم السياسية ومدير مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 01، أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لطالما شهدت تجاذبات كبيرة جراء ما يحكمها من ضوابط سياسية واقتصادية، تجعلها تتأرجح بين الصعود والهبوط، ومن بين الملفات الحساسة التي تتحكم في هذه العلاقة، حسبما أكده ملف الذاكرة، قائلا أنه "إذا لم يتمكن الطرفان من ضبط قضايا الماضي فإنه لا يمكن الخوض في رسم المستقبل".

وأكد بأنه، إذا لم يتم الاعتراف بجرائم فرنسا المرتكبة في

الجزائر طيلة الحقبة الاستعمارية، ومن ثم تجريم هذه الأفعال الشنيعة وتقديم اعتذار بشأنها، فلن تكون هناك علاقات تؤسس الى وضع جديد يضع البداية على حافة واحدة من الواجبات والحقوق.

وأضاف المتدخل، بأنه مهما تكلمنا عن إرادة البداية في تحسين العلاقة بين البلدين، ومهما تعددت وتكررت، وتكثفت الزيارات مثلما حصل مؤخرا بزيارة رئيسة الوزراء الفرنسية الى الجزائر رفقة 16 وزيرا، فإن الوضع لا يشجع على التقدم في الملفات السياسية والاقتصادية، إلى ما يصبو اليه البلدين، استجابة لتحديات المرحلة الحالية، خاصة حاجة فرنسا الى الطاقة، إلا من خلال التقدم في معالجة ملف الذاكرة والاعتراف وتجريم الحقبة الاستعمارية.